الجمهورية التونسية
وزارة التجـارة وتنمية الصادرات
***
وحدة التصرف حسب الأهداف
لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

التقرير السنوي للأداء لسنة 2021

مهمة التجارة وتنمية الصادرات

الفـــهـــــــــرس

المـحـور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

برنامج التجارة الداخلية

1- نتائج الأداء

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

برنامج التجارة الخارجية:

1- نتائج الأداء

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

برنامج القيادة والمساندة:

1-نتائج الأداء

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة:

تهدف الاستراتيجية الوطنية في مجال التجارة وتنمية الصادرات إلى تنمية القطاع وضمان نجاعته واستدامته بهدف تعزيز دوره في النمو الاقتصادي، وذلك من خلال انتظامية التزويد وتعديل السوق والتحكم في الأسعار بترشيد الزيادات في المواد المؤطرة والتدخل والمتابعة في حالات الزيادات الغير قانونية للحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

كما تتجه نحو تعزيز حماية المستهلك من خلال إرساء منظومة الاستهلاك المسؤول إلى جانب مواصلة سياسة دعم المواد الأساسية مع الحرص على توجيهه نحو مستحقيه والحد من الممارسات المخلة بالمنافسة وغير المشروعة هذا إلى جانب المساهمة الفعالة في تطوير النسيج التجاري والحرفي،

كما تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى تدعيم الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يتماشى مع المصلحة الوطنية ودعم اليقظة الاقتصادية من خلال الولوج الى أسواق جديدة بتدعيم الصادرات التونسية وتنويعها وتوفير ميزات تفاضلية للمنتوج التونسي، إلى جانب تعصير القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية وفق المعايير الدولية وتسهيل اجراءاتها للمساهمة في تحسين مناخ الأعمال قصد تنشيط الاستثمار الداخلي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية،والتصدي للممارسات غير المشروعة عند التوريد والدفاع عن الصادرات التونسية لدى الهياكل التي لها النظر، إلى جانب تطبيق قواعد الحوكمة والوقاية من الفساد، عبر ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين التصرف في وسائل النقل ودعم التكوين وتطوير مؤهلات إطارات وأعوان الوزارة، إلى جانب تسهيل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الرقمي عبر توفير المناخ الملائم للتحفيز على ممارسة الأنشطة التجارية على الخط ومضاعفة عدد مواقع الواب التجارية والخدماتية.

هذا بالإضافة إلى إدراج مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومختلف فئات المجتمع ضمن ميزانية مهمة التجارة وتنمية الصادرات للحد من الفوارق بين الجنسين وتدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة على مستوى البرامج الاستراتيجية للمهمة.

وتتكون مهمة التجارة وتنمية الصادرات من برنامجين عمليين يتمثلان في برنامج التجارة الداخلية وبرنامج التجارة الخارجية إلى جانب برنامج القيادة و المساندة، ومن أهم الأهداف الاستراتجية التي حققت إنجازات هامة مقارنة ببقية الأهداف نخص بالذكر **ضمان سوق متوازن ونزيه وتعزيز حماية المستهلك** فقد تمّ تحقيق نتائج هامة بالنسبة لتغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية حيث بلغت نسبة الإنجاز 92% مقارنة بالتقديرات 65% أي بنسبة انجاز تقدر بـ 141.5%ويعزو هذا التطور إلى التدخلات الظرفية التي قامت بها الوزارة خلال سنة 2021 نظرا لتبعات جائحة كورونا وتأثيرها على التزويد وتوازن السوق، كما حقق الهدف الاستراتيجي الخاص **بالتصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه** نتائج جيدة، حيث بلغت كميات الفرينة المدعمة خلال سنة 2021 حوالي 6.248 م ق مقابل تقديرات أولية في حدود 6,5 م ق أي بانخفاض بـنسبة3,87% وتعد نسبة إيجابية تماشيا مع توجه الدولة لمزيد التحكم في كميات المواد المدعمة إلى جانب الزيت النباتي فقد بلغ حجم الاستهلاك بعنوان سنة 2021 حوالي105,242 ألف طن مقابل تقديرات أولية في حدود 174 ألف طن أي بانخفاض بـنسبة 39,66%.

من جهة أخرى فإنّ مهمة التجارة وتنمية الصادرات حققت إنجازات هامة لبلوغ الهدف الاستراتيجي المتعلق **بحماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات** حيث أنّ نسبة التقدم في إنجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري قد عادلت الـ100%مقارنة بتقديرات نفس السنة إلى جانب نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة التي حققت نسبة إنجاز فاقت التقديرات والتي كانت في حدودالـ120% مقارنة بتقديرات نفس السنة.

بالنسبة للهدف الاستراتيجي المتعلق **بدعم الانخراط في الإدارة الاتصالية** فقد بلغت نسبة الإنجازات خلال سنة 2021%95,6مقارنة بالتّقديرات وذلك نظرا لاستعمال بعض التطبيقات الإعلامية في مجالات مختلفة.

وقد كان لبعض المشاريع الهيكلية التي قامت بإنجازها الوزارة الأثر الهام في تحقيق هذه الأهداف من ذلك:

- دور التطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة مبيعات مادة الفرينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفرينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض

المخصصة لها من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى التحسينات التقنية المدخلة على هذه التطبيقة خلال سنة 2021،

- اعتماد تطبيقة إعلامية منذ شهر جوان 2019 للمتابعة الحينية لحركية الزيت النباتي المدعم لدى وحدات التعليب عبر تتبع شراءات المعلبين للزيت النباتي المكرر من الديوان الوطني للزيت ومبيعاتهم من الزيت النباتي المعلب لدى تجار المواد الغذائية بالجملة وتحديد مستوى المخزونات لدى المعلبين. وقد ساهم إرساء هذه التطبيقة في تسجيل نقص في الكميات المروجة لدى وحدات التعليب، مقارنة بالحصة الشهرية الجملية نتيجة للأثر الردعي لاعتماد التطبيقة الإعلامية، حيث أنها تمكننا بصفة مباشرة من التثبت في مآل مادة الزيت النباتي المدعم ووجهتها ومسالك توزيعها،
- الشروع في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري وذلك من خلال انجاز مشروع مرسوم يتعلق بضبط أحكام خاصة للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية ودفع مشاريع القطاع الخاص وذلك في انتظار استكمال إجراءات النشر،
- إنجاز بعض التطبيقات الإعلامية والمتمثلة أساسا في التطبيقة الخاصة بمنحة المراقبة الاقتصادية والتطبيقة الخاصة بمخازن التبريد.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: الف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	51 730	51 451	-279	99.46
	اعتمادات الدفع	51 730	51 427	-303	99.41
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	11 770	11 982	-212	101.80
	اعتمادات الدفع	11 770	11 923	-153	101.30
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2 340 789	2 234 037	-106 752	95.43
	اعتمادات الدفع	2 340 789	2 234 037	-106 752	95.43
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4 206	1 516	-2 690	36.04
	اعتمادات الدفع	4 811	1 993	-2 818	41.42
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**	**	**	**
	اعتمادات الدفع	**	**	**	**
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2 408 495**	**2 298 986**	**-109 509**	**95.45**
	اعتمادات الدفع	**2 409 100**	**2 299 380**	**-109 720**	**95.44**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.**

بلغت جملة الإعتمادات المرخص فيها لسنة 2021 ما قيمته 2 409,1 م.د تتعلق بقانون المالية التكميلي (مرسوم عدد 03 لسنة 2021 المؤرخ في 15 نوفمبر 2021 المتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2021) وذلك بعد الترفيع في الاعتمادات المخصصة لنفقات التأجير بقيمة 3,6 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي لتصبح اجمالا في حدود 51,730 م.د.

أما على مستوى قسم التسيير فقد شهد ترفيعا في الاعتمادات وفقا لرصد اعتمادات تكميلية من باب النفقات الطارئة لخلاص مصاريف الخدمات المقدمة في إطار نزاع تجاري بين الجمهورية التونسية والمغرب في علاقة بتشريع المنظمة العالمية للتجارة.

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		تقديرات 2021 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج عدد 1	اعتمادات التعهد	2 246 337	2 241 719	-4 618	99.79
	اعتمادات الدفع	2 246 984	2 241 694	-5 290	99.76
البرنامج عدد 2	اعتمادات التعهد	152 096	48 420	-103 676	31.83
	اعتمادات الدفع	151 054	48 229	-102 825	31.92
البرنامج عدد 9	اعتمادات التعهد	10 062	8 847	-1 215	87.92
	اعتمادات الدفع	11 062	9 457	-1 605	85.49
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**2 408 495**	**2 298 986**	**-109 509**	**95.45**
	اعتمادات الدفع	**2 409 100**	**2 299 380**	**-109 720**	**95.44**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

بلغت النفقات المنجزة لبرنامج التجارة الداخلية خلال سنة2021، **2 241 694ألف دينار** بينما بلغت التقديرات 2.246.984 ألف دينار وتكون بذلك نسبة إنجاز99.76% الأمر الذي مكن برنامج التجارة الداخلية من تحقيق نسبة إنجاز جملية لأهدافه الاستراتيجية المرسومة تناهز الـ 94%

بالنسبة للنفقات المنجزة لبرنامج التجارة الخارجية فقد بلغت 48 229أ.د مقابل151 054 أ.د كنفقات مبرمجة أي بنسبة انجاز بلغت 31.92% وتعود هذه النسبة بالأساس إلى ضعف استهلاك نفقات التدخل ونفقات الاستثمار وذلك نظرا لعدم التقدم في إنجاز الدراسة حول إحداث المنطقة الحرة بين الحدود التونسية والجزائرية من جهة وارتفاع عدد الملفات التي لا يمكن احتسابها ضمن الإنجاز المادي نظرا لكونها بصدد الإنجاز في إطار نفقات التدخلات لدعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان تشجيع التصدير التونسي. إلاّ أنّ ضعف استهلاك

النفقات المخصصة لبرنامج التجارة الخارجية لم يؤثر في المردود العام للبرنامج الذي حقق نسبة انجاز جمليه في تحقيق أهدافه الاستراتيجية تقدر بـ91%

شهد برنامج القيادة والمساندة في مجمله نسبة انجاز في حدود 85.49 % حيث يتصدر نشاط التجارة الالكترونية المرتبة الأولى بنسبة 102.17 % وذلك بعد اجراء عمليات تحويل داخل البرنامج بقسم التأجير يليه نشاط القيادة بنسبة إنجاز في حدود 93.97 % إلا أنها بلغت 81.06 % فحسب بنشاط اللوجستيك هذا الأخير كان له الأثر الكبير على مستوى نسب الإنجاز بالبرنامج ككل وذلك نظرا لتركيز نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة بنشاط اللوجستيك والتي شهدت نسبة تنفيذ الاعتمادات ذات الصلة بالمشاريع والبرامج في حدود 47.87 % ويظهر ذلك خاصة على مستوى البناءات والإعلامية.

المحور الثانى: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

برنامج: التجارة الداخلية

رئيس البرنامج: السيّدة كريمة الهمامي
المديرة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات
تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: منذ 04 أكتوبر سنة 2018

1- نتائج أداء البرنامج:

تتنزل استراتيجية برنامج التجارة الداخلية ضمن الخطة الإستراتيجية لعمل وزارة التجارة وتنمية الصادرات التي تهدف أساسا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي للقطاع التجاري وترشيد الاستهلاك والتحكم في الأسعار والحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن.

يتعلق برنامج التجارة الداخلية بصورة عامة بتنظيم السوق من حيث تكريس آليات ناجعة لضمان انتظامية التزويد ومراقبة شفافية المعاملات التجارية وترشيد الدعم، وتكثيف الرقابة للتصدي لمختلف الممارسات المخلة بالمنافسة ولحماية المصالح الاقتصادية للمستهلك وضمان سلامته إلى جانب إعادة تأهيل مسالك التوزيع وتنظيم بعض الأنشطة التجارية.

وتعد مساهمة الفاعلين العموميين التابعين لبرنامج التجارة الداخلية مساهمة مباشرة بهدف تحقيق سياسة الدولة في ضمان انتظامية التزويد وتعديل السوق والمحافظة على القدرة الشرائية للمواطن حيث يعمل الديوان التونسي للتجارة مثلا على تكوين المخزونات الاحتياطية من السكر والقهوة والشاي والأرز إلى جانب تكليفه بتوريد بعض المواد التي يشهد فيها التزويد نقصا ظرفيا كما تعمل كل من شركة اللحوم وشركة أسواق الجملة على المساهمة في انتظامية التزويد وتعديل الأسعار.

الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان سوق متوازن ونزيه وتعزيز حماية المستهلك

يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة في ضمان السير العادي للسوق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك ويتعلق أساسا بـ:

- المساهمة في الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك من خلال التحكم في الأسعار بترشيد الزيادات في المواد المؤطرة والتدخل والمتابعة في حالات الزيادات غير القانونية،
- مواصلة سياسة دعم المواد الأساسية وتوجيهه نحو مستحقيه،
- المساهمة في تنقية مناخ الأعمال من الممارسات المخلة بالمنافسة وغير مشروعة،
- تعزيز منظومة حماية المستهلك من خلال دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الاقتصادية وتواجدها بالسوق والعمل على توعيته من خلال إرساء منظومة الاستهلاك المسؤول والمستدام.

وقد تم في المجمل تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تحقيق القيمة المنشودة لمختلف المؤشرات وفيما يلي أهم ما تم إنجازه خلال سنة 2021:

المؤشر 1.1 .1 : نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	60	61	65	92	141.5	70	2023

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 92% مقارنة بالتقديرات 65% ويعزو هذا التطور إلى التدخلات الظرفية التي قامت بها الوزارة خلال سنة 2021 نظرا لتبعات جائحة كورونا وتأثيرها على التزويد وتوازن السوق حيث تم التكثيف من عمليات المراقبة ومن عدد الفرق بمشاركة مصالح وزارات الداخلية والصحة والفلاحة لضمان تغطية كاملة لمختلف مسالك التوزيع وعلى الطرقات كما تم خلال نفس السنة التركيز على بعض القطاعات الحساسة كالزيت النباتي والفرينة المدعمة والعجين الغذائي حيث كانت عمليات التفقد متكررة لوحدات الإنتاج وعلى مستوى المخازن هذا إلى جانب الأولوية التي تم توجيهها لمراقبة الأسعار حيث تم التكثيف من تواجد فرق المراقبة بأسواق الجملة والأسواق الأسبوعية.

المؤشر 1.1 .2 : أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	93	44,5	92.2	71	76	-	2023

بلغت نسبة إنجاز المؤشر 71% مقابل 92.2% مبرمجة وهو ما يعكس، رغم عدم بلوغ النسبة المستهدفة، التوفق تدريجيا في تجاوز انعكاسات الجائحة الصحية ويؤكد على تحسن الأداء مقارنة بسنة 2020 التي سجلت نسبة تنفيذ بلغت44,5% (مقابل 82,5% مبرمجة).

وقد ساهم تداخل العوامل التالية في بلوغ هذه النتيجة:

- **تعطل تنفيذ الدراسات**: عدم إثمار طلبات العروض الصادرة في شأنها رغم مراجعة كراس الشروط، هذا إلى جانب التغيير الذي طرأ على كلفة الدراسة تبعا لذلك.
- **تعطل في نشاط البحوث:** لعدم إثمار طلب العروض المتعلق بإنجاز البحوث الهاتفية، وذلك لضعف المنافسة في هذا المجال وعدم توفر معاهد دراسات وسبر آراء تستخدم آلية التصرف في البحوث الهاتفية عبر الحاسوب (CATI)،
- **تعطل التقدم في تنفيذ التحاليل واختبارات المقارنة**: تفيد التحيينات في هذا المجال بتراجع نسبة انجاز المؤشر الفرعي من 68% سنة 2020 إلى 23% سنة 2021 وذلك لتعطل تنفيذ اختبارين على مادتين استهلاكيتين جديدتين لعدم اثمار طلب العروض الخاص بها.
- **بالنسبة لأنشطة الملتقيات والورشات والتظاهرات التحسيسية**: بعد التراجع المسجل في نسق تنظيم التظاهرات والورشات التكوينية والتحسيسية خلال سنة 2020، تحت تأثير التقييدات الوقائية والصحية للجائحة كوفيد 19، سجلت سنة 2021 استعادة للنسق رغم محدودية عدد التظاهرات حيث توفق المعهد في تنظيم 6 تظاهرات في أواخر السنة.

ونظرا للاعتبارات المذكورة سلفا فقد وقع التخلي عن هذا المؤشر في المشروع السنوي للأداء لسنة 2022 واستبداله بمؤشر قياس عدد المستهدفين بصفة مباشرة من أنشطة البحوث والإعلام والتحسيس في المجال الاستهلاكي القابل للاستخراج والمتابعة عبر ملاحظة عدد وجنس المنتفعين بها مما يمكن من مزيد تثمين جهود الوزارة في القيام بدورها في تحسيس المستهلك وتوعيته.

الهدف الاستراتيجي 2.1: التصرف في نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بضمان السير العادي للسوق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك ويتعلق أساسا بترشيد مستوى نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك ويتم قياس ذلك، بصفة نسبية، من خلال التحكم في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

يمكن اعتبار أنه تم تحقيق هذا الهدف وذلك بالرجوع إلى نتائج مؤشرات الأداء حيث أن الإنجازات لم تتجاوز التقديرات على اعتبار أن درجة تحقيق الهدف ترتبط بدرجة التحكم في الدعم وذلك من خلال تقليص الكميات من مادة الفرينة والزيت المدعم.

المؤشر 2.1 .1 : نسبة تطور الكميات المدعمة من مادة الفرينة والزيت النباتي

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
مليون قنطار	6.380	6.324	6.5	6.248	%96.12	6.5	2023
ألف طن	152	141.143	174	105.242	%60.48	174	2023

وبلغت كميات الفرينة المدعمة خلال سنة 2021 حوالي 6.248 م ق مقابل تقديرات أولية في حدود 6,5 م ق أي بانخفاض بـنسبة3,87% وتعد نسبة إيجابية تماشيا مع توجه الدولة لمزيد التحكم في كميات المواد المدعمة، ويرجع هذا بالأساس إلى دورالتطبيقة الإعلامية الخاصة بمراقبة مبيعات الفرينة في ضبط الحاجيات الحقيقية من الفرينة المخصصة لصنع الخبز من ناحية، والحد من استعمالها في غير الأغراض المخصصة لها من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى التحسينات التقنية المدخلة على هذه التطبيقة خلال سنة 2021.

كما يتبين الأثر الإيجابي للتطبيقة الإعلامية في:

-الحد من تجاوز الحصص المخولة للمخابز والتزامها بصنف التخبيز المرخص لها.

-تقيد المطاحن بترويج الفرينة للمخابز المدرجة ضمن قائمة حرفائها والمحددة من قبل المصالح المختصة بوزارة التجارة وتنمية الصادرات من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الاستهلاك بعنوان سنة 2021 حوالي105,242 ألف طن مقابل تقديرات أولية في حدود 174 ألف طن أي بانخفاض بـنسبة 39,66 %، ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى:

-إعتماد تطبيقة إعلامية منذ شهر جوان 2019 للمتابعة الحينية لحركية الزيت النباتي المدعم لدى وحدات التعليب عبر تتبع شراءات المعلبين للزيت النباتي المكرر من الديوان الوطني للزيت ومبيعاتهم من الزيت النباتي المعلب لدى تجار المواد الغذائية بالجملة وتحديد مستوى المخزونات لدى المعلبين. وقد ساهم إرساء هذه التطبيقة في تسجيل نقص في الكميات المروجة لدى وحدات التعليب، مقارنة بالحصة الشهرية الجملية نتيجة للأثر الردعي لاعتماد التطبيقة الإعلامية، حيث أنها تمكننا بصفة مباشرة من التثبت في مآل مادة الزيت النباتي المدعم ووجهتها ومسالك توزيعها.

تم خلال سنة 2021 تسجيل نقص في مخزونات الزيت النباتي الخام بسبب عجز الديوان الوطني للزيت على تسلم الكميات المتعاقد في شأنها لعدم خلاص مزوديه. وترجع هذه الوضعية إلى التأخر في صرف مستحقات الدعم الراجعة لفائدة الديوان نتيجة عدم توفر الاعتمادات الضرورية في الآجال.

وتجدر الإشارة إلى أن الاكتفاء باعتماد نظام الحصص في توزيع فرينة الخبز على المخابز والزيت النباتي على المعلبين فقط، لا يمكننا من التحكم إلا بصفة نسبية في الكميات السنوية المستهلكة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمتين.

الهدف الاستراتيجي 3.1: المساهمة في تعصير التجارة مع ضمان التوازنات وتعزيز الفرص الاقتصادية للجنسين

يتعلق هذا الهدف في جزء منه بدفع الاندماج الاقتصادي للمرأة في قطاع الحرف الصغرى لدعم استفادة المرأة من الأنشطة والبرامج والمشاريع التي تمكنها من الانخراط أكثر في المنظومة الاقتصادية ودفع التنمية.

يمكن اعتبار أنه تم تحقيق هذا الهدف نسبيا وذلك بالرجوع إلى نتائج مؤشرات الأداء حيث أن الإنجازات تناهز التقديرات.

المؤشر 1. 3.1 : نسبة النساء الحرفيات المسجلات في سجل الحرفيين سنويا							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	50	52	54	53.5	99.074	58	2023

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 53.5% مقارنة بالتقديرات (54%) وبلغت بذلك نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات 99%.

بالنسبة لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي فهو يتطلب إلى جانب هذا المؤشر إضافة مؤشرات أخرى لقيسه خاصة في الجانب المتعلق بتعصير التجارة.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	34 868	34 745	-123	99.65
	اعتمادات الدفع	34 868	34 745	-123	99.65
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6 501	6 499	-2	99.59
	اعتمادات الدفع	6 501	6 455	-46	99.29
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2 204 804	2 200 435	-4 369	99.80
	اعتمادات الدفع	2 204 804	2 200 435	-4 369	99.80
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	165	40	-125	24.24
	اعتمادات الدفع	812	81	-731	99.75
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2 246 338**	**2 241 719**	**-4 619**	**99.80**
	اعتمادات الدفع	**2 246 985**	**2 241 695**	**-5 290**	**99.76**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(اع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نشاط عدد 1: تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق (مركزي)	17 656	9 444	-8 212	53,48
نشاط عدد 2: دعم المواد الأساسية	2 200 336	2 200 376	40	100.00
نشاط عدد3:مراقبة وتعديل السير التنافسي للأسواق	2165	2247	82	103,78
نشاط عدد 4:التوعية وتنمية ثقافة الاستهلاك	788	788	0	100.00
نشاط عدد 5: تنظيم مسالك التوزيع ومراقبة السوق (جهوي)	26040	28 840	2 800	110,75
المجموع	**2246985**	**2241695**	**-5290**	**99,77**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد".

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

بلغت نفقات برنامج التجارة الداخلية خلال سنة2021، **2 241 694567ألف دينار** بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة **2242859500ألف دينار**، وتكون بذلك نسبة الإنجاز99.91%.

وقدرت نسبة إنجاز البرنامج الفرعي المركزي 99.03 %من نسبة إنجازات البرنامج وذلك باعتبار أن دعم المواد الأساسية من الأنشطة الرئيسية في هذا البرنامج الفرعي ويشكل أكبر جزء من ميزانيته (98.81%).

وتبين الجداول المذكورة أعلاه توزيع وتنفيذ ميزانية برنامج التجارة الداخلية حسب طبيعة النفقة وحسب الأنشطة.

وقد بلغت نسبة الإنجاز في نفقات التدخلات 99.80% على الرغم من عدم تنفيذ ميزانية التدخلات المرصودة لإنجاز مشروع القاعدة اللوجستية ببن قردان على اعتبار عدم صرف القسط الثاني والثالث المتعلق بالربط بشبكة التطهير والكهرباء والماء.

وقد بلغت نسبة إنجاز نفقات الاستثمار 9.91% ويعود ذلك لعدم التقدم في إنجاز الدراسات المتعلق بتأهيل مسالك التوزيع هذا إلى جانب عدم إنجاز الدراسات المبرمجة من قبل المعهد الوطني للاستهلاك وذلك لأن طلبات العروض غير مثمرة.

برنامج: التجارة الخارجية

رئيس البرنامج: السيّدة درة البرجي
المديرة العامة للتجارة الخارجية
تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: منذ05 نوفمبر 2020

نتائج أداء البرنامج:

يسعى برنامج التجارة الخارجية الى تنفيذ السياسة الحكومية في مجال التجارة الخارجية من حيث التقليص من مستويات العجز التجاري وانعكاساته على مخزون العملة الصعبة ومزيد اقحام المؤسسات المنتجة في عملية التصدير خاصة بالنسبة للمنتوجات ذات القيمة المضافة علاوة على تنويع الوجهات التصديرية بما يمكن من تذليل حدة الارتباط بمنطقة اليورو ضمن إطار عام يكفل حرية التجارة من جهة وحماية النسيج الصناعي من جهة أخرى.

تتمثل المحاور الإستراتيجية لبرنامج التجارة الخارجية في تنمية الصادرات سواء من خلال تنويع قاعدة الجهاز التصديري ليشمل أكثر ما يمكن من القطاعات والمؤسسات المحققة لصادرات ذات قيمة مضافة عبر آليات المساندة والمرافقة والدعم أو عبر التخفيف من حدة الارتباط بمنطقة اليورو كوجهة أساسية للصادرات التونسية عبر تدعيم الانخراط في التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية ومزيد إبرام اتفاقيات للتبادل التجاري الحر بين تونس وبلدان جديدة.

ويعد مركز النهوض بالصادرات من بين أهم الفاعلين العموميين المساهمين في تنفيذ استراتيجية البرنامج، وهو منشأة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويهدف للرفع من مستوى التوسع التجاري من خلال تعزيز المبادلات مع الخارج وذلك خاصة عبر تنمية الصادرات التونسية، والحرص على تنميتها بالمساهمة في:

- ✓ تنظيم المشاركة التونسية في المعارض والتظاهرات الاقتصادية،
- ✓ تشجيع المؤسسات التصديرية على فتح مراكز تمثيل تجارية بالخارج،
- ✓ إحداث مراكز تمثيل تجاري قارة بالخارج،
- ✓ المساهمة في تنظيم الإشهار التجاري لفائدة المواد المعدة للتصدير وتوفير كل الوسائل التي تمكن من تعريف أفضل بالمواد التونسية في الخارج.

وتتعاضد هذه الأنشطة بمساهمة فاعلة في دفع التصدير من قبل غرف التجارة والصناعة وهي مؤسسات عمومية ذات مصلحة اقتصادية لها الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لإشراف الوزارة المكلفة بالتجارة وتتلخص مهامها المتصلة بمجال تنمية الصادرات خاصة في:

- المساهمة في توطيد علاقات التعاون والشراكة مع الخارج،
- إبرام اتفاقات مع الغرف الأجنبية للتجارة والصناعة بهدف تنمية فرص الاستثمار والشراكة وتطوير المبادلات التجارية على صعيد الجهة وذلك في نطاق مشمولاتها وطبقا للقوانين الجاري بها العمل،
- مساندة المؤسسات والإحاطة بها بهدف تنمية الصادرات.

الهدف الاستراتيجي 2-1-1: تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:

يتعلق هذا الهدف بعنصرين رئيسيين وهما تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري، بالنسبة **لتطوير المبادلات الخارجية** فانه يقصد به تنمية الصادرات والرفع من أدائها والتركيز على المنتوجات ذات القيمة المضافة وتغيير التركيبة الهيكلية التقليدية للصادرات التونسية عبر اقحام منتجات جديدة واعتماد سياسة ترويجية مرافقة،

أما بالنسبة **لتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري** فيقصد به من جهة ترسيخ وتدعيم الاتفاقيات التجارية المنخرط فيها سابقا والبحث المتواصل عن الانخراط في كل اتفاقيات جديدة ذات صبغة اقتصادية وتجارية تتيح نفاذ المنتوج التونسي الى جميع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

- **إنجازات مؤشرات قيس أداء الهدف الاستراتيجي 2-1-1 : تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:**

المؤشر1.1.1.2 : تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية							
وحدة المؤشر	**إنجازات 2019**	**إنجازات 2020**	**تقديرات 2021**	**إنجازات 2021**	**إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
نسبة	82,2	84	86	85,2	99.06%	87	2023

بالرغم من تداعيات الأزمة الصحية على المبادلات التجارية العالمية والوطنية، تم تسجيل استقرار لمؤشر تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر مقارنة بالحجم الجملي للمبادلات التجارية، حيث بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 85.2% مقارنة بـ 86 %(تقديرات)

فقد تم خلال سنة 2021 في مجال تطوير المبادلات الخارجية وتعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري:

- انهاء الدراسة المتعلقة بتقييم اثار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المبرمة خلال سنة 1995 على النسيج الاقتصادي التونسي
- الشروع في العمل بالتفكيك التدريجي للمعاليم الديوانية مع الدول التابعة لمنظمة الكوميسا
- استعادة النسق العادي للمشاركة في المعارض والتظاهرات الدولية تحت اشراف مركز النهوض بالصادرات وذلك بعد الانقطاع المسجل خلال الفترة المنقضية بفعل جائحة كوفيد 19
- المشاركة في أحد أهم التظاهرات الترويجية على الصعيد العالمي والمتمثلة في Expo Dubai الشروع في المرحلة الثانية من برنامج إعادة هيكلة صندوق النهوض بالصادرات Foprodex

و تسجيل تطور إيجابي لمؤشر تنويع للأسواق خارج السوق الأوروبية حيث تجاوزت نسبة الإنجاز التقديرات خلال سنة 2021 ويعود ذلك أساسا إلى التوجه نحو مزيد اقتحام الأسواق الإفريقية من خلال اتفاقية الكوميسا.

ورغم أن التوقعات كانت تشير الى ارتفاع هذه النسبة خاصة بعد انضمام الجمهورية التونسية الى الكوميسا والدخول الفعلي لعملية التفكيك الجمركي في إطار الكوميسا بداية من غرة جانفي 2021 بما سيشجع المصدرين التونسيين على الانتفاع بهذه الميزات التفاضلية ومزيد اقتحام الأسواق الافريقية، فان ذلك لم يساهم في احداث الاثار الإيجابية المؤملة على صعيد تنويع الوجهات التصديرية نحو البلدان الافريقية بالنظر الى محدودية العنصر اللوجستي المتمثل في النقل بحكم الصعوبات التي تمر بها المؤسسات الناقلة على غرار شركة الخطوط الجوية التونسية والشركة التونسية للملاحة.

المؤشر 2.1.1.2 : نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

المؤشر الفرعي1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية(UE) مقارنة بالحجم الجملي للصادرات

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	28	32	34	31.2	**91.76%**	36	2023

المؤشر الفرعي2: تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	37	37	38	38	%100	40	2023

ينقسم هذا المؤشر الى:

- **مؤشر فرعي 1: تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية)UE(بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات:**

استقرت نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية في حدود 31.2 % مقارنة بتقديرات تبلغ 34 %. ويعزى هذا التفاوت لعدة عوامل من أهمها تركيبة الصادرات في حد ذاتها باعتبار أن أغلبية هذه الصادرات تتشكل من مواد غذائية ومنتوجات فلاحية تعودت أن يكون الاتحاد الأوروبي سوقها التقليدية علاوة على التطور الكبير المسجل على مستوى المواد شبه الطبية الموجهة لأوروبا .

ومن المؤمل أن تتراجع حدة هذا الارتباط بمنطقة اليورو بفعل تحسن الوضع الصحي على المستوى العالمي واسترجاع حركية المبادلات التجارية العالمية.

- **مؤشر فرعي 2: تطور نسبة البنود التعريفية للمنتجات المصدرة مقارنة بالعدد الجملي للبنود التعريفية:**

بلغت نسبة الإنجاز خلال سنة 2021 ما يعادل 38 % مقارنة بـ38 %متوقعة. بما يعني أن الصادرات التونسية حافظت على هيكلتها على مستوى طبيعة المنتجات المصدرة

وبالتالي فقد تم بلوغ القيمة المستهدفة حيث تم إنجاز النسبة المقدرة لهذا المؤشر والبالغة 38% ويعود ذلك أساسا إلى الجهود المبذولة من قبل وزارة التجارة وتنمية الصادرات لدفع نشاط التصدير في ظل الأزمة الصحية التي شهدها خلال سنة 2020 وتواصلت تداعياتها إلى سنة 2021.

المؤشر 3.1.1.2: نسبة صاحبات المؤسسات المنتفعات ببرنامج المساندة عند التصدير في إطار برنامج تصدير+							
وحدة المؤشر	**إنجازات 2019**	**إنجازات 2020**	**تقديرات 2021**	**إنجازات 2021**	**إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
نسبة	20 307/70	30	50	41.7	83.4	مرتبط بإمكانية التمديد في البرنامج الثالث لتنمية الصادرات	-

تم تسجيل مواصلة دعم المجالات التي يؤمنها صندوق النهوض بالصادرات وصندوق تصدير+ إلى جانب الانتصاب والتظاهرات بالخارج والتي ساهمت بمزيد التعريف بالمنتوجات التونسية لتخول لها الترفيع في نسبة إقتحام أسواق خارجية جديدة.

باعتباره آلية لدعم المؤسسات التونسية قصد الترفيع في صادراتها والنفاذ إلى أسواق جديدة، قام برنامج تصدير +بدعم 75 صاحبة مؤسسة

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة إنجاز البرامج التصديرية الذي سجلته الشركات المسيرة من النساء تفوق بقليل من معدل الرجال (41,7 % مقابل 41,3 %).

وعلى هذا الأساس فان مساهمة أنشطة برنامج تصدير +كانت الدافع الأساسي وراء الانجازات المرصودة حيث قام البرنامج بتنظيم 4 ملتقيات تحسيسية مخصصة لصاحبات المؤسسات: 2 ملتقيات في تونس العاصمة وملتقى في سوسة وملتقى آخر في صفاقس.

وشاركت 220 صاحبة أعمال في الملتقيات وتم استقطاب 60 شركة للبرنامج منهم 4 شركات قامت بانتصاب تجاري بالخارج 20 شركة دخلت أسواق جديدة بدعم من تصدير+.

وتتوزع الشركات المدارة من النساء حسب قطاع النشاط كما يلي:

-قطاع الصناعات التقليدية: 11

-قطاع الصناعات المختلفة: 10

-قطاع الدراسات والإستشارات والمساندة: 7

-قطاع الصناعات الكيميائية:7

-قطاع الصناعات الميكانيكية والإلكترونية:4

-قطاع التعليم والتكوين:4

-قطاع التجارة الدولية:4

-خدمات أخرى:3

-قطاعات أخرى:3

6 شركات مسيرة من النساء قامت بانتصاب تجاري بالخارج من مجموع 54 شركة منتصبة بالخارج.

كما قام برنامج تصدير+ بتنظيم 4 ملتقيات تحسيسية خاصة لصاحبات المؤسسات: 2 ملتقيان في تونس العاصمة وملتقى في سوسة وملتقى آخر في صفاقس.

- شاركت 220 صاحبة أعمال في الملتقيات وتم استقطاب 60 شركة للبرنامج منهم 4 شركات قامت بانتصاب تجاري بالخارج 20 شركة دخلت أسواق جديدة بدعم من تصدير+.

المؤشر 4.1.1.2 : نسبة صاحبات المؤسسات المشاركات في المعارض والتظاهرات بالخارج							
وحدة المؤشر	**إنجازات 2019**	**إنجازات 2020**	**تقديرات 2021**	**إنجازات 2021**	**إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
نسبة	12.5	50	60	29,53	49%	70	2023

بلغت نسبة صاحبات المؤسسات المشاركة في المعارض والتظاهرات الخارجية 29.53% و تعود أسباب عدم التوصل إلى تحقيق النسبة المقدرة إلى:

-الوضع الصحي العام المتعلق بجائحة كورونا والذي تسبب في عدم انجاز العديد من التظاهرات المبرمجة و الاقتصار على تفعيلها عن بعد،

-فيما يخص التظاهرات الخارجية فقد كانت القارة الإفريقية الوجهة الأكثر اعتماد و نظرا لطبيعة المناخ و التعاملات في مختلف بلدان هذه القارة لم تكن هذه الوجهة مستهدفة بالنسبة لصاحبات المؤسسات،

-بخصوص الميزانية المحينة لفائدة برنامج المعارض والصالونات بعنوان سنة 2021 والمقدّرة بـــ 952.4 مليون دينار، فقدبلغ مجموع الإنفاق منها ما يناهز 3.950 مليون دينار أي بنسبة إنجاز تناهز 77.79%.

وتجدر الإشارة أنه قد تم تشريك200 مؤسسة تونسية خلال سنة 2021 في 20 عملية ترويجيّة بالخارج، من ضمنها 16 تظاهرة مبرمجة مسبقا خلال المجلس الوطني للتجارة الخارجية CNCE و04 تظاهرات إضافية تمّ إدراجها بالبرنامج.

الإشكاليات والصعوبات المعترضة في تحقيق الهدف

عموما كانت الإنجازات المتعلقة بتحقيق الهدف دون المأمول و يعود ذلك أولا الى التداعيات السلبية بالنسبة لجائحة كوفيد التي قلصت الى حد كبير من مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي وتنويع الوجهات والعرض القابل للتصدير حيث تم الاكتفاء بالأسواق التقليدية في ظل الحجر الصحي الشامل الذي اعتمدته عديد البلدان وكان المجهود مركزا على دعم الجانب الصحي سواء من حيث اللجوء الى التزود بالمواد الصيدلية وشبه الصيدلية وكذلك التجهيزات والمواد الطبية أو الاتجاه الى دعم حاجيات السوق المحلية بالمواد الغذائية وذلك على حساب التصدير خاصة في ظل الأزمة السياسية في ليبيا والتي كان من الممكن أن تشكل سوقا هامة للمنتوج التونسي طيلة هذه الفترة .

كما أن عدم توقف مواصلة الاستفادة من البرنامج الثالث لتنمية الصادرات ينجر عنه إيقاف صندوق تصدير + بالإضافة إلى تعذر المشاركة في المعارض والتظاهرات بالخارج، على خلفية الجائحة الصحّية، أثر الى حد كبير على نسق دعم جهود المرأة في المجهود التصديري.

كما كان للإشكاليات والنقائص التالية تأثيرا على تحقيق الهدف:

- عدم انجاز دراسات تقييم لاتفاقيات التبادل التجاري الحر المبرمة سابقا أو دراسات استباقية حول نجاعة الانضمام لاتفاقيات مماثلة مستقبلا.
- ضعف الإمكانيات التي تخول الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الدولية.
- محدودية الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة لمرصد التجارة الخارجية.
- تداخل في المهام بين الإدارات المعنية بالتجارة الخارجية في وزارة التجارة علاوة على وجود تداخل على مستوى المهام بين وزارة التجارة ككل وهياكل أخرى.
- النمو البطيء للنسيج الوطني المحلي في قطاعات غير القطاعات التقليدية وخاصة منها الفلاحية بحيث لم تتغير تركيبة الصادرات التونسية كثيرا مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات المنقضية.

ولتجاوز هذه الإشكاليات يقترح:

- استكمال تركيز البوابة الرقمية المتعلقة بالتجارة الخارجية PCE.TN خلال سنة 2022 والتي ستتضمن، إضافة للمعطيات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية، تفصيلا لمختلف الإجراءات والنصوص القانونية المتعلقة بهذا المحور مع استكمال رقمنة 3 أدلة إجراءات تتمثل: في الدليل المتعلق بالتصدير، الدليل المتعلق بالتوريد والدليل المتعلق بآليات الدفاع التجاري، الدليل المتعلق بالتجارة الإلكترونية.

- تكثيف الأنشطة الموجهة للقارة الافريقية تزامنا مع الانخراط الفعلي للجمهورية التونسية في مجموعة الكوميسا.

- اقتراح جملة من الإجراءات والتدابير الرامية الى مزيد حوكمة التصرف في اسناد الدعم الموجه للصادرات والدعم الموجه للمتعاملين الاقتصاديين بعنوان المشاركة في المعارض والتظاهرات الترويجية بالخارج وذلك إثر الانتهاء من الدراسة المتعلقة بتقييم أداء صندوق النهوض بالصادرات.

- عقد دورة أخرى للمجلس الأعلى للتصدير، خلال سنة 2022، يتم من خلالها متابعة مدى تقدم التوصيات المنبثقة عن الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 4 جانفي 2018 واقتراح جميع تدابير التحفيز والمساندة والمرافقة للجهاز التصديري.

- المصادقة على إعادة هيكلة الإدارة العامة للتجارة الخارجية تلاؤما مع الوثيقة التعاقدية لوزارة التجارة وتنمية الصادرات التي تم من خلالها تضمين المحاور الاستراتيجية الرئيسية للتوجهات المستقبلية للوزارة.

- استكمال مشروع إعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات بعد انجاز الدراسات اللازمة مع القيام بتقييم لأداء الممثليات التجارية بالخارج واستكمال انجاز الدراسة المتعلقة بمدى مساهمة صندوق النهوض بالصادرات في تحفيز المجهود التصديري للمؤسسات.

- إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف في مجال تسهيل إجراءات التجارة الخارجية تتولى الاشراف بصفة أفقية على جميع مشاريع التبسيط التي هي قيد الإنجاز من طرف جميع الهياكل ذات الصلة على غرار

الديوان ووزارة النقل وتتولى هذه الوحدة إضافة الى ذلك مهمة التنسيق بين كل هذه الهياكل ومتابعة تقدم تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وتحيين الإطار التشريعي والترتيبي بما يساهم في تحقيق الهدف المنشود.

الهدف الاستراتيجي 2-1-2: حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات:

يهدف تضمين هذا الهدف الاستراتيجي المتمثل في حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات إلى التصدي للنزعة الحمائية المتنامية المتخذة من طرف عديد الدول بفعل تداعيات جائحة كوفيد وهو ما لاحظته منظمة التجارة العالمية في تقاريرها الصادرة مؤخرا حول وضعية المبادلات التجارية في العالم علاوة على مجابهة سعي البعض الاخر للنفاذ الى الأسواق حتى باستعمال طرق غير مشروعة

- **إنجازات مؤشرات قيس أداء الهدف الاستراتيجي 2-1-2 : حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات:**

المؤشر:نسبة التقدم في إنجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-تقرر الانطلاق في الإعداد لإنجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري خلال موفى سنة 2020		25	25	%100	75	2023

المؤشر 2. 1 .2. 1: نسبة التقدم في انجاز جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري.

يتعلق هذا المؤشر بالمشروع الذي تم اطلاقه بمناسبة الدورة 35 للمجلس الوطني للتجارة الخارجية والمتعلق بإحداث جهاز دفاع تجاري تعهد له مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني سواء من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار ممارسات الإغراق والدعم المحظور والتكثف الكمي للواردات أو من خلال حماية نفس النسيج من خلال الإجراءات غير التعريفية علاوة على الدفاع على الصادرات التونسية التي تفتح ضدها تحقيقات في نفس إطار الممارسات غير المشروعة أو في إطار عوائق غير تعريفية قد تفرض ضدها،

بلغت نسبة انجاز المؤشر المتعلق ب حماية المنتوج الوطني والدفاع عن الصادرات سنة 2021 نسبة 100 % مقارنة بما تم برمجته حيث بلغت الأعمال التحضيرية لإحداث جهاز تحقيق في مجال الدفاع التجاري نسبة 25 % وتم استكمال المرحلة الأولى المتمثلة في إعداد الإطار القانوني لإحداث الجهاز المذكور والمتمثل في مشروع مرسوم يتعلق بضبط أحكام خاصة للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية ودفع مشاريع القطاع الخاص وذلك في انتظار استكمال إجراءات النشر.

ويعود تحقيق نسبة 100% مما هو متوقع إلى استكمال إعداد الإطار القانوني لإحداث الجهاز المذكور والذي يمثل نسبة 25 % من إحداث جهاز الدفاع التجاري وهي النسبة المحددة في تقديرات المشروع السنوي للأداء لسنة 2021.

المؤشر 2. 1 .2. 2نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري مقارنة بإجمالي العرائض المقدمة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	10	10	10	12	%120	30	2023

يهم هذا المؤشر تأصيل ثقافة الدفاع التجاري لدى المؤسسات الصناعية التونسية ومعرفتها بطرق الاستفادة المفتوحة لها للتظلم قياسا للتجاوزات الطارئة في علاقة بالممارسات غير المشروعة عند التوريد، كما يمكن من تبين مدى إلمام نفس المؤسسات باختصاصات كل جهة لها علاقة بالتجارة الخارجية.

تلقت الإدارة العامة للتجارة الخارجية خلال سنة 2021 جملة من العرائض تقدم بها المتعاملون الاقتصاديون من مختلف القطاعات الصناعية والتجارية من أهمها قطاع صناعة الحافلات وقطاع العجلات المطاطية وقطاع الصناعات الحديدية وقطاع الخشب وصناعة الأثاث وقطاع صناعة الزرابي وقطاع صناعة الأغلفة الغذائية الورقية والبلاستيكية وملحقاتها وغيرها

وبلغت نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري12% من جملة العرائض المقدمة محققة بذلك تجاوزا طفيفا للتقديرات ويعزى ذلك لبداية الاستجابة من بعض المؤسسات التونسية للاستفادة من الآليات الحمائية، وتجدر الملاحظة أن فريق العمل بإدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات الغير مشروعة عند التوريد سعى إلى تصويب مسار بعض العرائض والشكاوى المقدمة إلى الإدارة العامة للتجارة الخارجية حيث تمت الإحاطة بالمتقدمين بشكاوى موضوعها الحد من الواردات بواسطة الترفيع في المعاليم الديوانية للواردات المنافسة في اتجاه طلب الانتفاع بالآليات الحمائية التي تخولها القوانين التونسية المتعلقة بالإجراءات الوقائية عند التوريد والحماية ضد الممارسات الغير مشروعة عند التوريد.

ومن أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة في تحقيق هذا الهدف التأخر في احداث جهاز للدفاع التجاري لم تتبلور هيكلته الى حد الان وفق ما تم الإعلان عنه بمناسبة المجلس الوطني للتجارة الخارجية في ديسمبر 2020، ليتكفل هذا الجهاز بحماية الصناعة الوطنية المحلية من الممارسات غير المشروعة عند التوريد أو من

التكثف الكمي للواردات عبر تفعيل اليات الدفاع التجاري أو عبر اللجوء للإجراءات غير التعريفية إضافة الى الدفاع عن الصادرات التونسية التي تكون موضعا لإجراءات مماثلة متخذة من طرف دول أخرى.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

بلغت نفقات برنامج التجارة الخارجية48229 ألف دينار خلال سنة 2021 بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 151053 ألف دينار أي بفارق سلبي قدره 102824ألف دينار وتكون بذلك نسبة الإنجاز في حدود32%.

جدول عدد 1: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021مقارنة بالتقديرات
(التوزيع حسب طبيعة النفقة)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	11 181	11 181	0	%100
	اعتمادات الدفع	11 181	11 181	0	%100
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2 711	2 925	214	%107,9
	اعتمادات الدفع	2 711	2 926	214	%107,9
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	135 907	33 524	-102 383	%24,7
	اعتمادات الدفع	135 907	33 524	-102 383	%24,7
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2 296	789	-1507	%34,4
	اعتمادات الدفع	1 254	599	-655	%47,8
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**152 095**	**48 420**	**-103 675**	**%31,9**
	اعتمادات الدفع	**151 053**	**48 229**	**-102 824**	**%32**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

بلغت نفقات التسيير المرصودة لبرنامج التجارة الخارجية (وزارة ومركز النهوض بالصادرات) خلال سنة 2021 ما يعادل 2926 الف دينار أي بزيادة تقدر بـ214 ألف دينار مقارنة بتقديرات نفس السنة (2711 ألف دينار) ويرجع ذلك لمجابهة نفقات تكميلية طارئة تمثلت في تغطية مصاريف النزاع بين الجمهورية التونسية والمملكة المغربية حول الكراس المدرسي.

كما بلغت نفقات الإستثمار المرصودة لبرنامج التجارة الخارجية حسب تقديرات البرنامج السنوي للنفقات لسنة 2021 ما يعادل 2296 ألف دينار مقسمة بين إعتمادات على موارد الدولة وتقدر بـ200 ألف دينار دراسات و2096 موارد قرض تمويل البرنامج الثالث لتنمية الصادرات غير أنه لم يتم إنجاز الجزء الممول عن طريق ميزتنية الدولة المذكور نظرا لعد التقدم في إنجاز الدراسة حول إحداث المنطقة الحرة بين الحدود التونسية و الجزائرية في حين تم صرف فقط 789 ألف دينار المخصصة لتمويل البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

بالرجوع إلى تقدم الإنجاز المادي والمالي في إطار نفقات التدخلات لدعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان تشجيع التصدير التونسي سجلت الملفات الجاهزة للدفع ما يعادل 16779000ألف دينار وذلك من جملة تقدر بـ 100000000 ألف دينار، وتجدر الإشارة إلى ارتفاع عدد الملفات التي لا يمكن احتسابها ضمن الإنجاز المادي نظرا لكونها بصدد الإنجاز.

بلغت نفقات التدخلات للمساهمة في المنظمات الدولية والمخصصة لتغطية المساهمة في منظمة (الكوميسا)السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا 5900348 ألف دينار من جملة تقدر ب6737000 ألف دينار ويفسر الفارق بأن معايير المساهمة ليست قارة.

جدول عدد2: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة
(اعتمادات الدفع)

بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز %(1)/ (2)
نشاط 1 : التعاون الإقتصادي والمبادلات التجارية	**110039**	**26540**	**83499-**	**4.1**
نشاط 2 : دعم لفائدة مركز النهوض بالصادرات بعنوان تشجيع التصدير التونسي	**151054**	**21689**	**129365-**	**6.9**

الوحدة/الف دينار

برنامج: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد نبيل الجوادي

المدير العام للمصالح المشتركة

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: ابتداء من 17ديسمبر 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى دعم بقية البرامج الخاصة بالوزارة وذلك من خلال توفير الوسائل المادية والخدمات الضرورية وتنمية الموارد البشرية باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتحسين جودة خدماتها وذلك ضمن التحديات المطروحة على مستوى وضعية المالية العمومية وكذلك التحديات المرتبطة بمقاومة الفساد وتعصير الإدارة، بالتوازي مع تدعيم توجهات الاقتصاد الرقمي.

الهدف الإستراتيجي 1.9: تطوير مؤهلات الموظفين

يساهم هذا الهدف في تثمين الرأسمال البشري كرافد أساسي لتحقيق التنمية في علاقة بمزيد الرفع من المردودية وتوفير النجاعة والخبرات اللازمة باعتبار الدور الهام الذي يلعبه في خلق القيمة المضافة وذلك في إطار مقاربة النوع الاجتماعي بتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين، وقد تميزت سنة 2021 بنسق بطيء فيما يتعلق بتحقيق الهدف المذكور وذلك لاعتبارات لوجستية وتنظيمية.

المؤشر1.9 .1 : نسبة المنتفعين بالتكوين

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	60	32	70	28	38.4	80	2023

تم سنة 2021 تقدير نسبه إنجازات في حدود 70% غير أن نسبة الإنجازات الفعلية بلغت 28 % وذلك نتيجة عدم إمكانية استكمال تنفيذ برنامج الدورات التكوينية لأسباب تنظيمية تتعلق بتغيير الصيغة الحضورية للمنتفعين من خلال تنظيم عدة دورات عبر تقنيات التواصل عن بعد مما أدى إلى التخفيض من عدد المشاركين وفي بعض الحالات إلغاء دورات تكوينية مبرمجة خاصة على مستوى الجهات

حيث قاربت نسبة تنفيذ برنامج التكوين لسنة 2021 الـ 54 % منها ما يقارب 52 % دورات تكوينية تم اعتماد تقنية التواصل عن بعد.

المؤشر.1.9. 2. : نسبة الإناث المنتفعات بالتكوين							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	67	40	75	39	53.4	85	2023

تم سنة 2021 تقدير بلوغ نسبة مشاركة في حدود 75% غير أن نسبة المشاركة الفعلية للإناث بلغت 39 % أي تم انجاز حوالي نصف القيمة المستهدفة وذلك نظرا للاعتبارات التي سبق ذكرها بالنسبة للمؤشر 1.1.9.

وتتمثل أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف خاصة في

- ارتفاع تكلفة التكوين وصعوبة الحصول على مكونين في مجالات معينة لتأمين دورات تكوينية بمركز التكوين والتوثيق التابع للوزارة وذلك بسبب ضعف التأجير المحدد بمقتضى أحكام الأمر الحكومي عدد 1004 لسنة 2008 المؤرخ في 30 نوفمبر 2018 (المتعلق بضبط تأجير الأشخاص المدعوين للقيام بأعمال استثنائية بالإدارات العمومية وبمؤسسات تكوين أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية).
- إشكاليات تتعلق ببرمجة بعض الدورات التكوينية وذلك في علاقة ببرنامج العمل الرقابي الميداني وعدم تفرغ بعض الأعوان لحضور الدورات التكوينية.

ولتلافي هذه الإشكاليات فإنه يتعين اتخاذ جملة من التدابير لعل أهمها:

- ✓ النظر في إمكانية إبرام اتفاقيات تكوين متوسطة المدى بأثمان تفاضلية والتي من شأنها أن تقلص في الكلفة.
- ✓ العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين وذلك عبر تنويع المحاور التي يتم تناولها بهدف إثراء قاعدة المعارف والخبرات للأعوان.
- ✓ النظر في إمكانية تحديد حزمة من الدورات التكوينية سنويا تكون لها صبغة الزامية.
- ✓ ضرورة ربط عنصر التكوين بتطور المسار المهني للعون ضمن إطار تشريعي محدد.

الهدف الاستراتيجي 2.9: تحسين التصرف في الموارد المالية

يساهم هذا الهدف في تحسين وترشيد التصرف في التجهيزات والوسائل المتاحة والتحكم فيها وذلك ضمانا لديمومة الميزانية الموضوعة على ذمة البرنامج وفي إطار المحافظة على توازنات الدولة المالية وبالنجاعة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات المتعهدة بها مختلف البرامج مع السعي المستمر لترشيد الإنفاق العمومي.

المؤشر 2.9 .1 : معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	7.8	8.02	7.6	7.98	96.2	7.4	2023

تم تسجيل معدل استهلاك يقدر بـ: 7.98 % أي بفارق 0.38 نقطة مقارنة بالتقديرات أي بنسبة إنجاز بحوالي 96% ويفسر ذلك بعدة عوامل منها بالأساس:

- عدم تجديد الأسطول وخاصة منه السيارات المعدة للعمليات الرقابية حيث بلغت نسبة السيارات التي تجاوز عمرها الـ 10 سنوات 50 % من مجموع السيارات المعدة للغرض مقابل مواصلة تكثيف العمل الرقابي تزامنا مع الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد مما انجر عنه في عديد من الأحيان تسجيل استهلاك مرتفع نسبيا للوقود مقارنة بالمعدل العادي المشار إليه ضمن البطاقة التقنية للمصنع.
- عدم انتظامية التدخلات الدورية لصيانة السيارات الإدارية في ابانها بالكيفية المطلوبة طبقا للمعايير المعمول بها في المجال.

من أهم الإشكالات والنقائص المسجلة على مستوى تنفيذ البرنامج المتعلق بالغرض يتمثل في ضعف الرقابة الداخلية وهو ما من شأنه أن يحول دون ترشيد الاستهلاك وأن يحجب الإخلالات عند الاقتضاء.

وليتسنى تجاوز هذه النقائص فإنه يتعين اتخاذ جملة من التدابير أهمها:

- العمل على رقمنة التدخلات ذات الصلة بالصيانة عبر منظومة معلوماتية تمكن من تحسين استغلال السيارات الإدارية.

- مزيد تفعيل دور المكلف بالمتابعة والتعهد لوسائل النقل على مستوى كل إدارة جهوية للقيام بمهام التدخل الحيني لعمليات الصيانة ومسك دفتر متابعة في الغرض أو عبر منظومة إعلامية عند الاقتضاء.

الحرص على تضمين الأذون بالمأموريّات ودفاتر وسيلة النقل بالمعطيات الشاملة وخاصة البيانات المتعلّقة بالتزوّد بالوقود وهو ما من شأنه أن يمكّن من متابعة مدى استعمال سيّارات المصلحة فيما خُصّصت له.

الهدف الاستراتيجي 3.9: دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية

يندرج هذا الهدف في إطار تعصير الإدارة وتدعيم الاقتصاد الرقمي من خلال تركيز نظام معلوماتي يمكن من أرشفة وإدارة وتنظيم البيانات والحصول على المخرجات طبقا لمسارات محددة وآليات سير العمل بكل برنامج وذلك بشكل منهجي لدعم اتخاذ القرار ولدعم التنظيم والتحكم والتحليل وبناء تصورحالي ومستقبلي واضح عن أساليب التصرف داخل البرامج ومن ذلك الأهداف المرسومة للغرض. وقد ناهزت نسبة تحقيق الهدف 96%نظرا لعدم استكمال تنفيذ برنامج الاقتناءات بالأساس في علاقة بتغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية.

المؤشر 1. 3.9 : تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية							
وحدة المؤشر	**انجازات 2019**	**إنجازات 2020**	**تقديرات 2021 (1)**	**إنجازات 2021 (2)**	**إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
%	65.2	86.8	92	88	95.6	97	2023

يعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات لمؤشر تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية أساسا إلى عدم إتمام الإقتناءات الخاصة بالمعدات الإعلامية (60 حاسوب و14 آلة ماسحة 04 آلات طابعة بالألوان) المبرمج اقتناؤها خلال سنة 2021 والتي تم تخصيص اعتمادات لها بما نسبته 66 %من جملة الاعتمادات المرسمة للإعلامية.

المؤشر 2. 3.9 : التغطية الوظيفية لنظام المعلومات							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	30	65	70	68	97	80	2023

يعود التباين المسجل بين التقديرات والإنجازات لمؤشر التغطية الوظيفية لنظام المعلومات أساسا إلى عدم إتمام طلب العروض الخاص باقتناء وتركيز ووضع في طور الاستخدام منظومة موزع هاتفي مركزي VOIIP بما في ذلك الطلب الخاص بـ 26 مبدل SWITCHES وذلك بالرغم من مواصلة التقدم في إنجاز التطبيقات الإعلامية المتأكدة بالاعتماد على كفاءات ذاتية والمتمثلة أساسا في:

- التطبيقة الخاصة بمنحة المراقبة الاقتصادية،
- التطبيقة الخاصة بمخازن التبريد.

من الأسباب التي أدت إلى نقائص على مستوى الهدف الرامي إلى الانخراط في الإدارة الاتصالية ما يلي :

1- الاهتمام بالأجهزة وليس الأهداف على غرار التركيز على كفاءة الأجهزة والبرمجيات المستخدمة بدل من التركيز على أهداف الأداء التنظيمي لنظام المعلومات.

2- سوء تحديد الاحتياجات من المعلومات وعدم تحديد برنامج متوسط المدى إذ لم يتم إعطاء وقت كاف وبذل عناية خاصة عند تحديد الاحتياجات من المعلومات مما أدى إلى سوء تحديد المواصفات التي سيتم تصميمها واقتناؤها.

3- عدم القيام بدراسات معمقة قبل الاستثمار وتحديد التكاليف، حيث انه من الممكن تنفيذ البرنامج بصورة فعالة إلا أن تكلفة تنفيذه وتشغيله قد تكون مكلفة بدرجة أكبر من الاعتمادات المخصصة للغرض.

4- صعوبة قياس نجاح النظام، حيث من الصعب الاتفاق على قيمة وفعالية نظام المعلومات وذلك نتيجة اختلاف الأشخاص الذين يتعاملون مع النظام. إلا أنهمن الممكن في هذا المجال اعتماد المعايير التالية لقياس نجاح النظام :

- ارتفاع مستوى استخدام النظام المعلوماتي.
- درجة رضا المستخدم.

- المساهمة في تحقيق الأهداف مثل جودة القرارات المعتمدة على نظام المعلومات.
- المنافع المالية كتخفيض التكاليف.

الهدف الاستراتيجي 4.9: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن

يكرس هذا الهدف مبدأ الشفافية كرافد من روافد الحوكمة الرشيدة. لذا، فإنه من الضروري تثمين وتفعيل دور الإصلاح الإداري بصفة غير محدودة في الزمن في علاقة باستمرارية المرفق العام والرفع من جودة هذا الأخير من ذلك حق الولوج إلى المعلومة من خلال وضع إطار متماسك يهدف إلى تطوير السياسة الاتصالية للمهمة وتطوير النظام المعلوماتي.

المؤشر 4.9 .1 : نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الاستقبال							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	40	55	100	55	55	-	2023

تمّ خلال سنة 2021 بالنسبة لهذا المؤشر تسجيل نسبة إنجاز بـ 55 % مقارنة بتقديرات تمثلت في 100 % وهذا راجع بالأساس إلى:

- نقص العنصر البشري المؤهل بالمكتب.
- عدم وجود أعوان استقبال مختصين.
- نقص الدورات التكوينية في مجال الاستقبال والإرشاد الإداري.
- نقص التجهيزات الضرورية (تجهيزات إعلامية).
- عدم وجود تطبيقات إعلامية على الخط تمكن من المتابعة الحينية للملفات ذات الصلة بالإدارة.

إنّ نقص العنصر البشري المتكون والملم بمجالات نشاط الوزارة، وعدم تحيين الموقع الرسمي للوزارة لتوفير المعلومة المناسبة، ونقص الدورات التكوينية في مجال الاستقبال والإرشاد الإداري إلى جانب نقص التجهيزات الضرورية تعتبر من العوامل التي تحد من بلوغ القيمة المنشودة للمؤشر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤشر نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال لا يعكس نسبة رضاء المواطن الحقيقية على ما تقدمه الإدارة من خدمات كما أنّه لا يعكس نسبة نجاعة الخدمة الإدارية ولكن من الضروري تحسين قيمة المؤشر من خلال العمل على:

- تحيين موقع واب الوزارة باعتباره نقطة الاتصال الأولى بين الإدارة والمواطن،

- إحداث تطبيقات إعلامية تمكّن طالب الخدمة الإدارية من المتابعة الحينية لملفه المودع لدى الإدارة،
- تدعيم المصالح المركزية والجهوية بذوي الاختصاص في مجال الاستقبال والإرشاد الإداري،
- تحسين ظروف العمل من خلال توفير التجهيزات الإعلامية وأثاث للمكاتب،
- المشاركة المكثفة في دورات تكوينية في مجال الاستقبال والإرشاد الإداري.

الهدف الاستراتيجي 5.9: تطوير نشاط التجارة الالكترونية

يعتمد البرنامج ضمن استراتيجيته المضبوطة في مجال تدعيم الاقتصاد الرقمي على نشاط التجارة الإلكترونية بمختلف تفرعاته سواء على مستوى الإطار التشريعي أو الإطار الهيكلي وذلك بهدف تطوير القطاعات ذات الصلة وبالتالي اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم في إطار صناعة وطنية للمحتوى. حيث أنه وبالرغم من تحقيق هذا الهدف بنسب تجاوزت التوقعات خلال سنة 2021 في جانبه الكمي إلا أنه سجل تعثرا على مستوى الإطار اللوجستي وهو ما يجعل هامش التطوير هام.

المؤشر 1. 5.9 : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الالكترونية							
وحدة المؤشر	**انجازات 2019**	**إنجازات 2020**	**تقديرات 2021 (1)**	**إنجازات 2021 (2)**	**إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
%	20	50	60	34-	% (-56)	-	2023

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة تراجع تقدر بـ 34% ويعود ذلك للإجراء الذي قامت به شركة

نقديات تونس المتمثل في تحيين قاعدة بيانات المواقع المنخرطة بمنظومة الدفع وحذف مواقع الواب غير الناشطة. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الشركات الناشطة في مجال التجارة الإلكترونية تعتمد على آلية الدفع عند التسليم عبر مزودي الخدمات اللوجستية.

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 66%ويعود ذلك إلى:

- التطور في قيمة المعاملات التجارية على الخط نتيجة تنامي التجارة عن بعد خلال فترة جائحة كورونا.

المؤشر 2. 5.9 : نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجاريّة الالكترونية							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	21	28	60	66	%110	-	2023

- مع الإشارة إلى اعتماد أغلب مواقع التجارة الإلكترونية على آلية الدفع عند التسليم عبر مزودي خدمات اللوجستية حيث تمّ تسجيل تنامي في عدد الشركات الناشطة في هذا المجال.
- من خلال تحليل الإحصائيات الخاصّة بالمعاملات الوطنية والدوليّة خلال سنة 2021 يبرز ما يلي:

* تمثّل المعاملات الوطنية نسبة 98% من حيث العدد و85% من حيث القيمة مقارنة بإجمالي المعاملات المسجلة لسنة 2021 وتسجيل تطوّر بنسبة 53% من حيث العدد و63 % من حيث القيمة مقارنة بالسنة الماضية 2020.

* تمثّل المعاملات الدولية 2% من حيث العدد و15 % من حيث القيمة مقارنة بإجمالي المعاملات المسجلة لسنة 2021.

من العوامل التي تحد من بلوغ القيمة المنشودة للمؤشر هي عدم إدراج مشاريع وبرامج ضمن قسم الاستثمارات من ميزانية البرنامج وقد اقتصر مجهود الإدارة على تنفيذ بعض المشاريع المنجزة والممولة في إطار التعاون الدولي، كما انه لم يتم تنظيم أو المشاركة في أية دورات تكوينية بعنوان سنة 2021.

ويمكن تحسين قيمة المؤشرين وبالتالي تحقيق الهدف من خلال اتخاذ بعض الإجراءات كالتالي:

- تحديد أنشطة فعلية تقوم بإنجازها إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي بهدف النهوض بهذا المجال مع تضمينها بالميزانية قصد الحصول على التمويل اللازم لمختلف الأنشطة المقترحة،
- مزيد العمل على نشر ثقافة التجارة الالكترونية من خلال:
- وضع خطة اتصالية شاملة (مطويات، بوابة، فيديوهات، ....).
- القيام بجملة من الندوات التحسيسية حول التجارة والبيع على الخط لفائدة التجار والمستهلكين وإطارات وزارة التجارة خاصة سلك المراقبة الاقتصادية،
- تأهيل وتطوير مهارات أعوان المراقبة الاقتصادية حول مختلف الممارسات التجارية والخدماتية على شبكة الأنترنات،
- مزيد التركيز على التجارة الإلكترونية الموجهة للتصدير من خلال تبسيط إجراءات التجارة الخارجية وبالتالي تمكين أكبر عدد من التجار والحرفيين من ترويج بضائعهم إلى أكبر عدد من الحرفاء الأجانب B2C/B2B،
- تأهيل الشركات التجارية حتى تنخرط في الاقتصاد الرقمي وتعتمد على تكنولوجيات الاتصال في مختلف أنشطتها (التسويق الإلكتروني، الدفع على الخط،...)،
- تنمية قدرات إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي وذلك بالمشاركة في دورات تكوينية مهنيّة متقدمة.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	5 681	5 525	156-	97.25
	اعتمادات الدفع	5 681	5 523	158-	97.21
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2 558	2 557	1-	99.96
	اعتمادات الدفع	2 558	2 542	16-	99.37
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	78	78	-	100
	اعتمادات الدفع	78	78	-	100
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 745	687	1 058-	39.36
	اعتمادات الدفع	2 745	1 314	1 431 -	47.86
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**	**	**	**
	اعتمادات الدفع	**	**	**	**
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**10 062**	**8 847**	**-1 215**	**87.92**
	اعتمادات الدفع	**11 062**	**9 457**	**-1 605**	**85.49**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نشاط عدد 1	3 269	3 072	-197	93.97
نشاط عدد 2	7 471	6 056	-1145	81.06
نشاط عدد 3	322	329	7	102.17
المجموع	**11 062**	**9 457**	**-1 605**	**85.49**

قدرت الميزانية الجملية المرخص فيها لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 ما قيمته 11,062 م.د تتعلق علما وأنه تم الترفيع في الاعتمادات المخصصة لنفقات التأجير بقيمة 61 أ.د مقارنة بقانون المالية الأصلي لتصبح إجمالا في حدود 5,681 م.د. بمقتضى قانون المالية التكميلي (مرسوم عدد 03 لسنة 2021 المؤرخ في 15 نوفمبر 2021 المتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2021).

شهد البرنامج في مجمله نسبة انجاز في حدود 85.49 % حيث يتصدر نشاط التجارة الالكترونية المرتبة الأولى بنسبة 102.17 % وذلك بعد اجراء عمليات تحويل داخل البرنامج بقسم التأجير يليه نشاط القيادة بنسبة إنجاز في حدود 93.97 % إلا أنها بلغت 81.06 % فحسب بنشاط اللوجستيك هذا الأخير كان له الأثر الكبير على مستوى نسب الإنجاز بالبرنامج ككل وذلك نظرا لتركيز نفقات الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة بنشاط اللوجستيك والتي شهدت نسبة تنفيذ الاعتمادات ذات الصلة بالمشاريع والبرامج في حدود 47.87 % ويظهر ذلك خاصة على مستوى البناءات والإعلامية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التفاوت في نسب الإنجاز ليس له تأثير مباشر سلبي على مدى بلوغ النسب المرسومة على مستوى مؤشرات قيس الأداء باعتبار أن التدخلات والأنشطة المبرمجة ذات الصلة بالمؤشرات المشار إليها لم تعتمد على البنود التي شهدت نقصا في الإنجاز.